أزمات الثورة الجزائرية مع الحكومة التونسية 1962/1959

أ.د. احمد مسعود سسيدعلي

جامعة المسيلة – الجزائر

ملخص

على الرغم من أن العلاقات التونسية الجزائرية ظلت تلعب دور رئيس خلال الثورة الجزائرية إن على مستوى تفعيل الكفاح المسلح بالداخل عن طريق السماح لجعل أراضيها قواعد خلفية لمراكز جبش التحرير الوطني، وبالتالي تعزيز نشاطه، ودعم مراكز إيواء اللاجئين الجزائريين بمساندة نشاط بعثة جبهة التحرير الوطني في الأراضي التونسية وربط جسور التواصل مع الهيئات الدولية –المفوضية العليا للاجئين– للزج بالقضية الجزائرية نحو التدويل الايجابي الذي يخدم المصالح التونسية أي لعب دور الوسيط بين طرفي الصراع الأمر الذي كان يروم اليه بورقيبة منذ أن تحول مقر الحكومة المؤقتة من مصر إلى تونس خلال ربيع1959، على الرغم مما اتسمت به طبيعة العلاقات هذه فانها سجلت مراحل توتر وتأزم كادت في الكثير من الأحيان أن تعصف بعرى التواصل المغاربي التي اقرتها المؤتمرات المغاربية،في طنجة افريل1958،والمهدية جوان من نفس السنة،أزمات ساهمت في تأجيجها جملة من العوامل وغذتها سياسة الجنرال ديغول الرامية إلى تسميم العلاقات بين الجارتين،وهو ما سنحاول رصده من خلال هذه الدراسة بالاعتماد على وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدرجة رئيسة،مركزين على تقفي خلفيات هذه الأزمات؟ ووقعها على مسار العلاقات ؟مسؤولية الجنرال ديغول فيها ؟وكيف تعاطت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية معها؟

abstract

* . Despite the fact that the Tunisian Algerian relationships continued to play a major role during the Algerian Revolution on activating the armed struggle inside, by allowing its territories have rear bases to the centers of The National Liberation Army; and thus scaling up its activities and supporting the shelters of Algerian Refugees and backing up the missions team of The National Liberation Front on the Tunisian territories ,and so, to link the bridges of engagement with the international bodies °The High Commission of Refugees° to put the Algerian issue towards a positive internationalization ,which serves the Tunisians interests, playing the role of mediator between the parties to the conflict which was intended by the president BOURGUIBA ,since the transformation of the seat of interim government from Egypt to Tunisia ,during the spring of 1959;despite the nature of these relatonships they recoded stages of tension and crisis that almost often lead to the disolution of the Maghreb engagement adopted by the Maghreb conferences in Tangier in April, 1958 and Al Mahdia in june ,1958.crises that have affected the situation with sentence of factors and fed by the policy of General DE GAULLE to poison the relationships between the two neighbors.And from this point ,we try to monitor through this study depending on the documents of the interim government of The Republic Of Algeria to a major degree ,focusing on tracking the background of this crisis?And its impact on the course of

relationships?The responsibility of General DE GAULLE about it?And how did the interim government of the Algerian Republic deal with it?

عرفت العلاقة بين تونس والثورة الجزائرية توترا ملحوظا، وذلك بسبب سياسة بورقيبة الهادفة إلى التملص من التزامات مؤتمر طنجة في افريل 1958، والتي أكدت في مؤتمر المهدية جوان 1958، الذي كانت الثورة تعلق عليه أمالا كبيرة، وأكدت سياسة بورقيبة ومناوراته من خلال اتفاقية أيجلي ومطالبه الحدودية، في الوقت الذي كانت فيه الثورة في حاجة ماسة إلى الدعم التونسي في ظل ممارسات ديغول لعزل الثورة وتوتير علاقتها مع جيرانها، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد فبورقيبة استغل الأزمة التي مرت بها الثورة بدء من ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958،ومعارضة بعض قادة الولايات لعملية التأسيس تزامنا مع الأزمة التي شهدتها لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية بقيادة محمدي السعيد ومحمد العموري ،تطورات سرعا نما استغلها بورقيبة لصالحه ليعزل الثورة قصد احتوائها وتحقيق مطالبه ، ومن ثم إجبار قادتها على تقديم التعهدات الخاصة بالمطالب الحدودية والتخفيف من وطأت التواجد العسكري الكثيف لجيش التحرير الجزائري على الأراضي التونسية،وفي النهاية لعب دور الوسيط الاوحد في المفاوضات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية.

1- مؤتمر المهدية جوان 1958بداية التنصل التونسي عن الثورة الجزائرية:

عقد مؤتمرالمهدية أيام17-20 جوان 1958، وجمع هذا المؤتمر كل من الحكومتين التونسية والمغربية ولجنة التنسيق والتنفيذ في مدينة المهدية التونسية فحمل المؤتمر اسم هذه المدينة (رخيلة .ع . 1999: 168) ، وخصصت أشغاله لتنفيذ توصيات مؤتمر طنجة، وكان جدول أعماله يضم النقاط التالية:

1- تطبيق قرارات مؤتمر طنجة: - مساعدة الجزائر. -جلاء قوات الاحتلال إدانة سياسة الجنرال ديغول. - الموقف المشترك أمام الأمم المتحدة. - دعم إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية.

2Harbi. M-دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تم تنصيبها في مؤتمر طنجة وهي: -السكرتارية الدائمة. - المجلس الاستشاري(414:1981.

وفي الجلسة الأولى تم مناقشة مسألة مساعدة الجزائر، لكن يبدو أن الحكومتين التونسية والمغربية لم تكونا جادتان في هذه المسألة، حيث اقتصرت المباحثات فقط على مسألة مساعدة اللاجئين دون التطرق إلى مسألة إعانة الثورة بالسلاح والمال.

كما تم في هذه الجلسة مناقشة قضية جلاء القوات الأجنبية، حيث أشاد الباهي لدغم باتفاقية الجلاء التي عقدتها تونس مع الحكومة الفرنسية، أما بوعبيد فقد أوضح بأن الوضع لم يتغير كثيرا في المغرب رغم جلاء القوات عن شرق المغرب، وقد أوضح بوصوف أن معركة الجلاء لم تنته بعد، ويجب متابعة هذه العملية حتى نهايتها، وطلب من التونسيين الكشف عن الاتفاقية الخاصة بالجلاء، وسانده فرحات عباس في طلبه هذا معتبرا إياه طلبا مشروعا ويستند إلى ما تم إقراره من التزامات في مؤتمر طنجة والتي تنص على عدم إبرام أي اتفاقية تتعلق بالعلاقات الخارجية دون إبلاغ الأطراف الأخرى، غير أن الباهي لدغم قد رفض الكشف عن هذه الاتفاقية، هذا الرفض جعل الشكوك تحوم حول نصها(Harbi.M. 1981 : 418).

أما في اليوم الموالي من أعمال المؤتمر فتم دراسة سياسة ديغول، حيث طالب الوفد الجزائري بإدانة سياسته ومساندة الاستقلال التام، ورد بوعبيد على هذا الطلب معتبرا مجيء ديغول بالحدث العالمي، وأنه من المفيد التحرر قليلا من الاتحاد الشمال الإفريقي، كما ينبغي في هذه المرحلة التفكير والرؤية بوضوح، أما فرحات عباس فقد اعتبر أن الجزائر في حرب ولا يمكن مواجهة سياسة ديغول إلا بالحرب، ومن خلال هذه الجلسة يمكن أن نلاحظ رغبة كل من تونس والمغرب في جر الثورة إلى المفاوضات، حيث تم عرض وساطتهما على الجبهة لحل القضية الجزائرية، وقبل نهاية أشغال هذا اليوم تم الاتفاق على إدراج الفقرة المتضمنة لمسألة وساطة البلدين ضمن بند توحيد الموقف في الأمم المتحدة، مع إمكانية تجاوزه والاتفاق على إيجاد الحلول السلمية للقضية الجزائرية (Harbi.M. 1981 : 425)

أما اليوم الأخير، فتم مناقشة باقي جدول أعمال المؤتمر من إنشاء الحكومة الجزائرية وإقامة الهيئات التي تم تنصيصها في مؤتمر طنجة، إذ اتفقوا على إنشاء السكرتارية العامة، والتي ضمت كل من أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل عن الجزائر، وأحمد التليلي وعبد المجيد شاكر عن تونس، والدكتور بناني ومحمد الفاسي عن المغرب، وتم الاتفاق على أن تتفرع السكرتارية إلى مجموعتين، الأولى مقرها في المغرب وتضم جزائري ومغربيين، أما الثانية فمقرها في تونس وتضم تونسيين وجزائري، ويمكن لهذه الهيئة أن تجتمع دوريا إما في الرباط أو تونس (رخيلة، ع. 1999: 168)، أما اللجنة الاستشارية المكلفة ببحث القضايا ذات المصلحة المشتركة، فإنها تتكون مؤقتا من ثلاثين (30) عضوا، إذ يتم اقتسام

الحصص بين البلدان الثلاث بالتساوي، وفور الانتهاء من تعيين الأعضاء تعقد أولى جلساتها في تونس، ثم تعقد الجلسات الأخرى بالتناوب بين الرباط وتونس(المجاهد ،ع 26.1958: 8.)، ورغم أن المؤتمر قد أقر مساندته للثورة الجزائرية فإن موضوع إنشاء الحكومة المؤقتة أرجئ البت فيه إلى وقت لاحق.

ومن خلال جلسات المؤتمر يتضح لنا أمرين على الأقل، الأول التهرب من اتخاذ موقف واضح بشأن المساعدة التي يمكن تقديمها إلى الثورة، حجمها والالتزام برقم معين لدعمها، أما الثاني فهو محاولة جر النقاش حول هذه النقطة إلى المساعدة الإنسانية التي ينبغي أن تبذل إلى اللاجئين الجزائريين، الذين يعيشون في مناطق الحدود الآهلة بسكان يعانون الفقر والفاقة.

أما ما يتعلق بسياسة الجنرال ديغول في الجزائر، فنلمس تهربا واضحا من التأكيد على استقلال الجزائر، وأن الوضع يفرض الالتزام بالغموض وعدم التدقيق انتظارا للوقت المناسب، بل إن هناك من كان يرى إدخال فقرة في البيان النهائي للمؤتمر تتحدث عن موقفي حكومتي تونس والمغرب وحدهما دون جبهة التحرير الوطني.

في ظل هذا التوجه كانت صحافة الثورة الجزائرية محرجة من أن تقدم الحقيقة، مع ما يترتب عن ذلك من اصطدام مع بورقيبة على الأخص، وهو اصطدام يضع حدا للاتفاق والانسجام الذي كان سائدا بينهما، وأن تخفي الحقيقة مع ما قد يتسبب فيه من مغالطة تجعل القواعد النضالية شديدة في المطالبة بالحساب عندما تكشف الحقيقة، وأمام هذين الاتجاهين اختارت الطريق الوسط، ففي الوقت الذي قدمت فيه المؤتمر بشكل مهذب، فإنها في الوقت نفسه حرصت على أن تلفت انتباه المناضلين إلى طبيعة المخاطر التي جدت، وذلك من خلال مقالين الأول عنوانه "المغرب العربي في امتحان" وهو محاولة لرسم سياسة المغرب العربي في ظل التوجيهات الديغولية، أما الثاني "أخطار تحدق بالمغرب العربي" وهو عبارة عن تحليل لمعالم سياسة ديغول وأهدافها، ومن خلال ذلك يتبين لنا أن جبهة التحرير الوطني كانت تسلك سياسة التهدئة، وتحرص في الوقت ذاته على تنبيه قواعدها إلى طبيعة وأخطار الوضعية الجديدة (الميلي ، م . 1984 : 105- 106.)

ويظهر لنا من خلال قرارات المؤتمر، التراجع الواضح عن مؤتمر طنجة، فقرارات المهدية لم تنفذ توصيات طنجة، إذ تم المصادقة على البيان الختامي للمؤتمر في جو يسوده التوتر وعدم ارتياح الجزائريين لموقف كل من تونس والمغرب، الذي يبدو أنهما يريدان التملص من التزاماتهما، ويحاولان تقصير مدة الحرب وجر الثورة إلى المفاوضات،كما أن الطرفان يفضلان الحل السلمي على الحل العسكري ويسعيان بكل الطرق إلى إبعاد الثورة عن بلديهما، ويعتبران أن

الوحدة لا يمكنها أن تتجسد حاليا لأن الجزائر في حالة حرب، بل إنه يمكن الحديث عن هذه المسألة وذلك بعد استقلال الجزائر، كما يلاحظ تهرب واضح عن دعم الثورة لتصبح المصالح القطرية هي التي تسير علاقتهما بالثورة، وهذا ما ستؤكده الأحداث المستقبلية والمواقف الرسمية، وذلك من خلال توقيع بورقيبة على اتفاقية إيجلي، وكذا المطالبة بتعديل حدود بلاده، ورغم هذه المواقف فإن الجزائريين واصلوا العمل على وحدة المغرب العربي وحاولوا أيضا الاستفادة من أي دعم شعبي أو رسمي، والاستعداد إلى أي مواقف سلبية يمكن أن يظهرها بورقيبة والتي ستكون كثيرة في المراحل اللاحقة.

2- أزمة إيجلي وتأزم العلاقة بين بورقيبة والثورة الجزائرية:

لقد شكل مؤتمر المهدية بداية حقيقية لتنصل تونس عن التزاماتهاالنضالية المغاربية ،حيث أقدم بورقيبة بعد المؤتمر بايام على توقيع اتفاقية مع فرنسا حول نقل بترول حقل إيجلي عبر أنبوب يمر بالأراضي التونسية في 30جوان1958،، هذه الاتفاقية اعتبرتها جبهة التحرير الوطني طعنة في الظهر، وخيانة كبرى للثورة وللشعب الجزائري ولجبهة التحرير التي تدافع عن وحدة التراب الجزائري وترى بأن خيرات الجزائر هي ملك للشعب الجزائري ولا يحق لفرنسا بأي شكل من الأشكال استغلالها.

2-1- التوقيع على اتفاقية إيجلي:

ظل ديغول يعمل بشكل دؤوب إلى تسميم العلاقات بين الجارتين وفك عرى النضال المغاربي بكل الطرق قصد عزل الثورة الجزائرية عن جيرانها، وكسر الجبهة المغاربية التي أوجدها مؤتمر طنجة والتي جاءت أعقاب الاعتداء على ساقية سيدي يوسف، فديغول كان مدرك بأن الهزيمة لن تلحق بالثورة عسكريا ما لم يفقدها تأييد ودعم جارتيها (بوضربة ،ع .2010: 71- 73)، حيث استغل فشل مؤتمر المهدية ليقوم بتقديم إغراءات لبورقيبة وذلك بالتلويح بجلاء القوات الفرنسية عن تونس ماعدا بنزرت، وقد وجدت هذه السياسة آذانا صاغية من طرف بورقيبة الذي ساير ديغول في سياسته، وذلك بهدف الوصول إلى بعض الامتيازات التي تدعم التواجد التونسي في المغرب العربي كدولة ذات تواجد كبير سياسيا وجغرافيا.

وفي إطار السياسة المسطرة من طرف ديغول، قام هذا الأخير بوضع خطة تقوم على إشراك تونس في بعض المشاريع الاقتصادية التي تعد ذات أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية لدولة حديثة النشأة، وكان الغرض من هذا العرض

الاقتصادي هو ربطها مع فرنسا بمصالح اقتصادية وبالتالي تستطيع فرنسا أن تبعدها عن كل تقارب أو تضامن مع الثورة الجزائرية، وفي هذا الإطار عرضت فرنسا على تونس (بالإضافة إلى المغرب) الدخول في المنظمة المشتركة لاستغلال الأراضي الصحراوية (O.C.R.S)، وقد أبدى الطرفين التونسي والمغربي في بداية الأمر تأييدا وموافقة ضمنية على هذا المشروع، مع أمل تلبية بعض مطالب الدولتين الترابية في الصحراء، وضمن هذه الاستراتيجية عرض على بورقيبة إبرام اتفاقية تسمح تونس بموجبها تمرير أنبوب البترول عبر أراضيها ليصدر عن طريق ميناء الصخيرة (العايب ، م. 2010 : 198- 200).

كان العرض الاقتصادي مغريا بالنسبة لبورقيبة، ففي بداية سنة 1958 كانت له اتصالات مع شركة التنقيب واستثمار نفط الصحراء (CREPS) الملتزمة باستثمار حقل إيجلي النفطي، والشركة المكلفة بنقل النفط (TRAPSA)، وذلك من أجل الوصول إلى اتفاق بين الحكومة التونسية والشركتين حول إمكانية نقل نفط هذا الحقل عبر مرفأ الصخيرة غير البعيد عن قابس، وفعلا تم توقيع هذه الاتفاقية في 30 جوان 1958(مالك ، ر. 2003 : 194).

هذه الاتفاقية عرضت سابقا على المغرب وليبيا غير أنهما رفضتا المشروع جملة وتفصيلا، وذلك لأنه يضر بالثورة الجزائرية ويتعارض مع وحدة المغرب العربي التي أقرها مؤتمر طنجة، وكانت لجنة التنسيق التنفيذ قد فاتحت بورقيبة بقضية الاتفاقية التي سيوقعها وذلك عن طريق مذكرة قامت بإرسالها له (صغير، م . 2009 : 89)، وقد شرحت لجنة التنسيق والتنفيذ في هذه المذكرة التبعات الخطيرة المترتبة عن الاتفاقية والمتمثلة في:

1- إن توقيع الحكومة التونسية على هذه الاتفاقية يعد اعترافا بحق فرنسا في استغلال والتصرف في ثروات الجزائر.

2- تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ قبول الحكومة التونسية توقيع هذه الاتفاقية بمثابة خرق فادح لمقررات مؤتمر طنجة.

3- إن الشعب الجزائري لا يمكنه أن يقبل بأن تتغذى الحرب التي تشنها فرنسا ضده من أنبوب بترول يمر عبر بلاد مغربية، خاصة وأن مقابل استثمار هذا البترول هو آلاف الجثث من الجزائريين التي تعطي ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

4- إن مد هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري الفوائد المنجزة عن معركة الصحراء الاستراتيجية.

5- مشروع هذا الأنبوب من شأنه أن يسمح لفرنسا بتعبئة رؤوس الأموال الأجنبية وراءها، مما يسمح لها في نفس الوقت بتبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

6- إن حرب الجزائر تجري أيضا في الميدان الاقتصادي إلى جانب الميدان العسكري، ولذلك يجب تحطيم آمال الفرنسيين فيما يتعلق باستغلال ثروات الصحراء، كما أن استغلال بترول إيجلي من خلال مد هذا الأنبوب يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يخدم السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بما يقدم لها من دعم يطيل أمد الحرب.

7-إن حرب الجزائر أشرفت على نهاية سنتها الرابعة، وللتعجيل بنهاية هذه الحرب لابد أن يظهر المغرب العربي أمام الاستعمار الفرنسي في مظهر كتلة متراصة لا تصدع فيها (المجاهد، ع27. 1958 : 3).

كما وجهت لجنة التنسيق والتنفيذ برقية إلى الرئيس الحبيب بورقيبة في 23 جوان 1958 أي قبل أسبوع واحد من توقيع الاتفاقية، عبرت فيها عن قلقها الشديد جراء الأنباء التي تروج لقرب الاتفاق على مشروع أنبوب إيجلي،مؤكدة على معارضتها الشديدة لهذه الاتفاقية(المجاهد، ع27. 1958: 3).

لقد أحدثت هذه الاتفاقية شرخا كبيرا في بناء التضامن المغاربي الذي سعى ديغول إلى ضربه، وذلك بإتباع سياسة تقوم على تأكيد اقتطاع وفصل الصحراء الجزائرية عن باقي القطر الجزائري، ومحاولة جر كل من تونس والمغرب إلى الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء، وذلك عن طريق بعض الفوائد الصحراوية، فديغول نجح في توتير العلاقة بين النظام التونسي ذو التوجه القطري والحريص على مصالحه، وبين جبهة التحرير الوطني التي تمثل حركة ثورية متمسكة بمبادئ التضامن والوحدة العربية والمغاربية،كما اعتمد ديغول على البترول الجزائري حتى يضمن تأييد كل أوروبا الغربية في أن الصحراء فرنسية، وبذلك يصبح البترول ورقة رابحة في يد فرنسا من أجل ضرب الثورة الجزائرية. (الميلي ، م . 1984 : 111)

لقد حاولت الصحافة التونسية بكل الطرق تبرير إقدام الحكومة التونسية على توقيع هذه الاتفاقية وذلك بالتذرع بالحجة الاقتصادية، حيث كتبت صحيفة أفريكأكسيون مقالا جاء فيه أن الأمر يتعلق بالخبز اليومي للتونسيين بما يحقق الزيادة في دخل تونس ويوفر مناصب عمل للتونسيين، وأن أي زيادة في القدرة الاقتصادية لتونس يعتبر مكسبا لشمال إفريقيا بما فيها الجزائر، علما أن الهدف الأساسي لوحدة شمال إفريقيا هو تأمين الخبز اليومي لكل أفراد سكان

المغرب العربي، غير أن الصحافة التونسية هنا لم تكن موفقة في اختيارها لحجة الخبز اليومي لتبرير الاتفاقية، وربما تكون قد استهوت هذه الحجة من المغرب الأقصى، الذي برر تواجد القواعد العسكرية الفرنسية على أراضيه لما توفره هذه القواعد من مناصب شغل وأرباح التي يمكن أن يجنيها التجار من التعامل معها(الميلي،م . 1984 :109- 110)

أما جريدة المجاهد فإنها قامت بالرد على هذا التبريرات، ونشرت مقالا حمل عنوان "الخبز المسموم" جاء فيه تذكير تونس بالتزاماتها، مؤكدة على أن هدف الثورة الجزائرية هو الحرية والأمن قبل تحقيق الخبز اليومي،كما أكدت على أن بترول الصحراء الجزائرية هو ملك المغرب العربي، واقترحت أن تتداول الجهات الثلاث الاتفاق على سياسة بترولية مشتركة، وبالإضافة إلى هذا المقال نشرت جريدة المجاهد في نفس العدد مقال حمل عنوان "الزحف العربي المقدس" وذلك تعليقا على نجاح ثورة 14 جوان 1958 بالعراق التي تبشر بانتفاضات وثورات عربية أكثر متانة وقوة (المجاهد، ع27. 1958:1- 5).

أدى نشر هذا المقال إلى إنعاش آمال بعض التونسيين، خاصة أولئك الذين لم يكونوا مرتاحين لسياسة النظام فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فقد أوجد تركيز جريدة المجاهد على القومية العربية، وذلك من خلال نشر المقال سابق الذكر، آذانا صاغية في تونس من غير الراضين بابتعاد تونس عن المشرق العربي الذي يعيش في هذه الفترة على وقع انفجار ثورة في العراق، والتي بعثت أمال انضمام بغداد إلى الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بعد انسحابها من الحلف الذي حمل اسمها.

كل هذه الأحداث التي عرفها المشرق العربي أنعشت أمال التونسيين من المتعاطفين مع أفكار القومية العربية والاتجاه العروبي الذي حمله حزب البعث، خاصة من الطلبة التونسيين الذين درسوا في المشرق وتأثروا بهذه الأفكار، وتفاعل كل هذا مع بقايا اليوسفية من جهة، ومع تواجد قوات لجيش التحرير الوطني على الحدود التونسية – الجزائرية من جهة أخرى، ولقد اعتبر بورقيبة هذا الأمر خطير جدا خاصة إذا التحم بشكل أو بآخر مع التيار الناصري، خصوصا مع الرقم القياسي لتوزيع جريدة المجاهد حولمسألةإيجلي والصدى الذي لقيته بين أوساط التونسيين، هذا الأمر دل على مدى استعدادهم لتقبل وجهة نظر الجزائريين فيما يخص المسألة المذكورة.

وأمام كل هذه التطورات، فقد اعتبر بورقيبة جريدة المجاهد عنصر تشويش يزرع الفوضى والبلبلة في تونس فقام البوليس التونسي بمداهمة مطبعة لابريس، وحجز على العدد الجاهز للسحب هذا بالإضافة إلى مواد النشر أيضا، فبورقيبة لم يكن ليسمح بالمزايدة عليه خاصة وأنه كان صارما في مواجهة التيار الإسلامي وسيكون صارما في مواجهة

التيار البعثي، ولن يسمح لأي طرف سواء من الداخل والخارج بالتشويش عليه أو زرع الأفكار القومية التي يعتبرها كعنصر مخل بالأمن والنظام في تونس، إذ كانت عملية الحجز على جريدة المجاهد ومنع صدورها تحمل خطابين، الأول موجه إلى جبهة التحرير الوطني وذلك من أجل رسم الخط الذي لا يمكن تجاوزه، والثاني موجه إلى التونسيين والتيارات السياسية بصفة خاصة من أجل تأكيد وحدانية التوجه في تونس (الميلي،م . 1984 :116- 119).

إن بورقيبة لن يكف عن سياسته، فالأمور لم تتوقف عند هذا الحد، حيث امتدت المضايقات إلى النشاط العسكري، حيث أوقفت الحكومة التونسية في شهر يونيو (جوان) عملية مرور الأسلحة وحجزت على ما يقارب 5080 بندقية،2037 بندقية رشاشة، 30 مدفع هاون، 10 ملايين خرطوشة،2037 مسدسا رشاشا، 20 بازوكا و75 رشاشا (حربي ،م. 1984: 178).

غير أن هذه القطيعة لم تدم طويلا، خاصة أن بورقيبة قد وجد نفسه في حرج، إذ تعالت الأصوات المنددة بموقفه، أما جبهة التحرير فلا يمكنها تصعيد الموقف أكثر، وذلك بسبب مصالحها الاستراتيجية في تونس، ففي أوت 1958 اجتمع وفد عن لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية التي أكدت في هذا الاجتماع تأييدها المطلق للثورة الجزائرية حتى يتحقق الاستقلال، كما اتفق الطرفان على فض النزاع القائم بينهما وعلى عودة روابط التضامن الذي تقوم عليها العلاقات فيما بينهما في إطار وحدة المغرب العربي، وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ بأن مكتب المغرب العربي سيجتمع قريبا، وسيضبط وفق اختصاصاته شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين أقطار المغرب العربي (المجاهد، ع28. 1958 : 2).

غير أن المذكرة التي نشرت في جريدة المجاهد لم تذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف، لكن يبدو أن الطرفين وافقا على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد الاستقلال(الشيخ،س. 2003565).

2 -2-الانعكاسات السلبية للاتفاقية على الثورة الجزائرية:

كان للاتفاقية أثار وخيمة على الثورة، فديغول لم يسع إلى عقد هذه الاتفاقية عبثا بل كانت وراءها أهداف أخرى بعيدة المدى ستفيد الموقف الفرنسي أمام الرأي العام الدولي، وستضر بالثورة الجزائرية وبصورتها أمام العالم، في الوقت الذي يسعى فيه الجزائريون إلى التعريف بقضيتهم والترويج لها، وكسب الدعم الدولي إلى جانبها ويمكن أن نوجز الآثار السلبية لهذه الاتفاقية على الثورة في النقاط التالية:

1- تعد الاتفاقية تدعيما غير مباشر من طرف بورقيبة لفرنسا وقمعها المتزايد للشعب الجزائري.

2- استغلت هذه الاتفاقية للترويج أن الثورة الجزائرية منبوذة حتى من طرف جيرانها، وأن حكومات المغرب العربي تتعامل بطريقة عادية مع فرنسا.

3- هذه الاتفاقية ساعدت في تضاعف التواجد العسكري الفرنسي على الحدود التونسية –الجزائرية، وذلك من أجل حماية الأنبوب النفطي من احتمال أي هجوم تخريبي يستهدفه من طرف المجاهدين، هذا الأمر سيعرقل النشاط العسكري للثورة على الحدود التي لها أهمية كبرى في جلب الأسلحة.

4-شكل هذا الأنبوب موردا ماليا جديدا للحكومة الفرنسية، هذه الأموال ستستغلها فرنسا في ضرب الثورة وذلك من خلال توجيهها لشراء الأسلحة وصرفها على الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر، كما أنه سيسعف الاقتصاد الفرنسي المتهالك جراء التكاليف والأعباء المالية الكبيرة المترتبة عن حرب الجزائر(دبش ، إ . 2009 : 111- 112).

وفي الأخير نستنتج أن الاتفاقية تعد أحد مناورات بورقيبة للالتفاف حول الثورة، إلا أن قادة الثورة عرفوا كيف يتعاملون مع الوضع، إذ سعوا بكل الطرق إلى إفشال سياسة ديغول، وذلك من خلال محاولتهم إلى عدم التصعيد أكثر مع بورقيبة، بل تعاملوا بحذر وحاولوا تليين موقفه، في الوقت الذي تتعال فيه الأصوات المنددة بتوقيعه للاتفاقية مما جعله في موقف محرج، ليتم في الأخير تعليق الاتفاقية وتأجيل مناقشتها إلى ما بعد الاستقلال.

3 -النزاع الحدودي الجزائري التونسي:

لم يتوقف لحبيب بورقيبة في تدخله في شؤون الثورة منذ اندلاعها ،سواء في إطار خلافاته مع صالح بن يوسف إثر مناصرة هذا الأخير للثورة ،أو محاولته استيعابها أو جلبها لفلكه أثناء صراعه مع جمال عبد الناصر ،مرورا باستغلاله لقيام ح.م.ج.ج بنقل مقرها الى تونس ومناوراته قبل ذلك في مؤتمري طنجة والمهدية(المجا هد ،ج. 1958: (د .ص)) 1958،ليعرب صراحة عن مواقفه تجاه مسألة الحدود إثر تتالي عملية اكتشاف البترول ثم إقدامه على التوقيع على اتفاقية إيجلي في 1958/06/20،مع السلطات الفرنسية حول استغلال البترول الجزائري ونقله من هناك الى ميناء السخيرة التونسي (المجاهد ، ج . 1958 : (د .ص))
)،متنكرا بذلك لمبادئ التضامن والنضال المغاربي ضد الاستعماروالإمبريالية حينها قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بالتنديد بنص الاتفاق لدى السلطات التونسية .لتقوم على إثر ذلك هذه الأخيرة بمنع توزيع جريدة المجاهد وحجز أعدادها

وتوقيف حمولات التموين والإمداد لجيش.ت.و.فضلا عن فرض رقابة صارمة على الجزائريين اللاجئين والمقيمين في تونس (HARBI ,M. 1981: 245).

غير أن بروز قضية الصحراء ضمن الاستراتيجية الفرنسية توازيا مع تطور عروض السلام لحل القضية الجزائرية دفعت ببورقيبة للتأكيد مرة أخرى على مطالبه الحدودية بشكل رسمي ،وأمام الرأي العام حيث صرح أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري1961 بضرورة إعادة رسم الحدود مع الجزائر ،واعتبر الصحراء الكبرى بمثابة بحر داخلي تشترك فيه كل الدول المجاورة ،وهوبذلك تبنى علنا طرح ديغول فيما يخص هذه القضية ،مما دفع بالحكومة م.ج.ج. الى شجب تصريحات بورقيبة .

غير أن بورقيبة تمادى في تنكره للنضال المغاربي وراح يبحث عن طريق قد يمكنه من تعديل حدوده مع الجزائر ،ففي خلال إنعقاد ندوة رامبويي في فيفري 1961 ((LA DEPECHE. Q DAL. 1961:(s.p))) الخاصة بإتحاد الدول الناطقة باللغة الفرنسية أكد لديغول مطالبة تونس بأجزاء من الصحراء الجزائرية . خاصة بعد أن لاحت في الافق آمال تسوية للقضية الجزائرية .

لقد كان بورقيبة يرى في الاستقلال الترابي الذي حققته تونس ناقص مقارنة ببقية جيرانها فهي تفتقر للموارد الطبيعية،كما أن مساحتها الجغرافية صغيرة خاصة إذا ما قارنها مع جيرانها الجزائر، ليبيا والمغرب، لأجل ذلك لم يستوعب أن تكون تونس دولة متواضعة وصغيرة جغرافيا، لذلك سعى إلى الحصول على بعض المطالب الترابية دون أن ننسى الأطماع التونسية في قسنطينة والتي تعتبرها أرضا تابعة لتونس، وذلك من خلال التحجج بأن قسنطينة في بعض الفترات كانت تابعة لتونس.

3-1- مطالب بورقيبة في التراب الجزائري:

سعى بورقيبة بكل الطرق إلى الحصول على تفاهم حول الأقاليم الحدودية عن طريق الحوار والتفاوض (بن عمر، م .2009:263)، قبل حصول الجزائر على استقلالها، لأنه بعد الاستقلال ستتعقد الأمور أكثر، خاصة وأن القادة فيما بعد قد لا يقبلون مطالبه هذه.

رأى بورقيبة في التحديد الجنوبي للأراضي التونسية الذي يفصلها عن المناطق التي تستفيد منها كل من الجزائر وليبيا مسألة غير عادلة بالأساس، فالاتفاقية الفرنسية التركية بتاريخ 09 ماي 1910 أوصلت حدودها مع ليبيا إلى الحد 233، وبالضبط حتى غار الحامل على مسافة 15 كيلومتر جنوبي غدامس، بينما الاتفاقية الفرنسية – التونسية

في عام 1955 التي منحتها الاستقلال الذاتي الداخلي، رسمت الحدود على الحد 220 ليس بعيدا عن فور سانت، الفارق هنا حوالي عشرين كيلومتر مربع، غير أن بورقيبة كان يسعى من خلال المطالبة بالحد 233 إلى أن يفتح في التشكيل الحدودي القائم ثغرة يوسعها فيما بعد، ويتعلق المطلب الأخير إلغاء جزء من الحدود الجزائرية التونسية بين بئر رومان وفور سانت، فبإزالة هذا الحاجز يمكنه أن يقتطع منطقة خلفية يمكن أن تمتد إلى غاية النيجر، وتضم حقل إيجلي الواقع على مسافة ثمانية كيلومترات من الحد 233 (مالك، ر. 2003 : 194).

لكن بورقيبة لم يصرح علنا بمطالبه تلك إلا في وقت حرج، فهو أراد طرح المشكلة قبل حصول اتفاق فرنسي – جزائري، غير أنه في الحقيقة لم ينجح إلا في إثارة نقمة الجزائريين عليه، لأنهم اعتبروا مطالبه في هذا الوقت الحرج إضرارا بالقضية الجزائرية.

ومع بروز قضية الصحراء ضمن الاستراتيجية الفرنسية بالتوازي مع عروض السلام المعروضة على جبهة التحرير الوطني لحل القضية الجزائرية، دفعت ببورقيبة للتأكيد على مطلبه الحدودي بشكل رسمي وأمام الرأي العام ففي ديسمبر 1958 قام بورقيبة بجولة في الجنوب، وفي ختام هذه الجولة أعلن أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة تحتاج لحل مستعجل يرضيها ويحفظ الحقوق التونسية في الصحراء، وعلى الفرنسيين أن يسلموا وبشكل كامل حصن سان للتونسيين.

وقد واصل بورقيبة في الاحتجاج والمطالبة برسم الحدود، حيث أدارت الحكومة التونسية عدة مباحثات مع نظيرتها الفرنسية بشأن هذه المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونسية السفير الفرنسي في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان، وقام بورقيبة بإلقاء خطاب في 05 فيفري 1959 شرح فيه للحكومة الفرنسية مشروعية مطالبه وأوضح حدود المطالب التونسية، وطالب بحل المشكلة وبضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مجالا مشاعا تشترك فيه جميع الدول المطلة عليه، ولم يتوقف بورقيبة عند هذا بل هدد برفع مطالبه إلى محكمة العدل الدولية، كما صرح الأمين العام للحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب، أن تونس ستنقل النفط من منطقة تابعة لتراب التونسي، وقد استغل ديغول هذه المطالبات من أجل إنجاح مشروعه ومخططه الذي يدعوا إلى الاستغلال المشترك لخيرات الصحراء، وذلك من أجل فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية، فديغول كسب إلى جانبه طرفا آخر متحمس إلى مشروعه التقسيمي وإلى جعل الصحراء بحرا داخليا يشترك فيه الدول المطلة عليها.

هذا الموقف أسهم في توتر العلاقات التونسية الجزائرية في صيف 1961 ، خصوصا بعد إقدام جيش التحرير الوطني على إسقاط الطائرة الفرنسية بمركز ملاق في 1961/06/21 ،وهو ما دفع بتونس (رسالة المساجين الخمس الى بورقيبة . 1961/06/24: رقمC027) الى فرض حصار على جيش التحرير المتمركز بالحدود وعززت من إجراءات الرقابة على اللاجئين في الوقت الذي كانت فيه ح.م.ج.ج تتفاوض مع فرنسا (C . ZZEDINNE 1997: 294)،وهو ما جعلها تتصرف بواقعية، ففي جويلية 1961 أوفدت كريم بلقاسم،فرحات عباس ,بن طوبال ومحمد يزيد[1] للتحادث مع السلطات التونسية ،-باهي لدغم ،طيب مهيري ومصمودي ,-وإثر هذا اللقاء اتفق الطرفان على أن تقوم تونس بإبلاغ باريس بأن مسألة الحدود ستدرس مع الجزائر المستقلة ,وفي ذات الوقت سعت ح.م.ج.ج.للحصول على دعم الدول الصحراوية فجلبت تعاطف :مالي ,غينيا ,وغانا ,بخصوص قضية الصحراء (م.م.و.للأرشيف ، 1961. علبة مصورة رقم :C027).

لكن بورقيبة ظل يناور في الخفاء من أجل تحقيق أطماعه مستغلا بذلك الظرف الحرج الذي كانت تعيشه الثورة ,حيث أقدم على إيفاد صادق مقدم الى ليبيا في جويلية من نفس السنة قصد دفع هذه الأخيرة الى العدول على الاتفاق الذي وقعته مع السلطات الفرنسية سنة 1956 ,ويبدو من خلال هذا أن بورقيبة أراد بذلك توسيع حدوده بين ليبيا والجزائر

,وهو ما تم خلال لقاء عباس فرحات ,كريم بلقاسم , أحمد فرنسيس[2] وطيب مهيري وعبد الله فرحات ,وفي خلال هذا اللقاء ناور بورقيبة عبر محاولة جر وفدح.م.ج.ج الى صياغة بيان مشترك أعلن عنه رسميا خلال اجتماعه بأعضاء المجلس الوطني التونسي ,مؤكدا على مطالبه الحدودية بالصحراء الكبرى ,وحاول إيهام الراي العام بانشقاق قيادة الثورة ولهذا وجه خطابين متمايزين الى الحكومة المؤقتة و الى أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (م.م.و. للأرشيف ، 1961 .علبة مصورة :C018)

1-محمد يزيد من مواليد البليدة سنة 1923 التحق بحزب الشعب الجزائري 1943 ناضل في صفوف الحركة الطلابية بفرنسا مع اتحاد الطلبة المسلمين الشما ل الافريقي ,مسؤول وزارة الاعلام في الحكومة المؤقتة =1962/1958تقلد مناصب سامية بعد الاستقلال ومحال اليوم على التقاعد .: .
STORA BENJAMIN –ELLAYAS AKRAM :**les 100 ports du magreb** ,ED dahlab ,Alger 1999. p304

[2]- احمد فرنسيس من مواليد غليزان 1912 متحصل على شهادة الطب ,مارس السياسة مبكرا مع عباس فرحات ضمن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.1956/1946حيث التحق بجبهة التحرير الوطني ,وزير للشؤن المالية والاقتصادية في الحكومة المؤقتة الى الاستقلال,يعين أيضا وزير للشؤن المالية توفي سنة 1968 انظر MOHAMMED.400 HARBI.LEF.L.N.OPCIT.p :

إن مطالب بورقيبة الحدودية ارتكزت على التوسعات التي قام بها الجيش الاستعماري في الصحراء الجزائرية الى غاية النقطة 233 ، مستندا في ذلك على الاتفاق الذي تم عقد سنة 1910 بين ليبيا وفرنسا باسم تونس (BOUALAME, B. 1981 : 239) .

وهو بذلك لم يكن يطالب بتوسيع حدوده على مسافة 40 كلم نحو الجنوب ,بل كان يؤكد أن لتونس مثلما هو للجزائر والمغرب جزء من الصحراء ،ولكي تلامس حدوده النيجر ظل يرفض وجود حدود ليبية جزائرية بل اراد دحرجة تونس فيما بينهما (م.م.و.للأرشيف، 1961 . علبة مصورة رقم :27)

3-2- الحكومة المؤقتة وسياسة المدارة تجاه بورقيبة:

أما موقف جبهة التحرير الوطني فقد عبرت عن استيائها من هذه المواقف، واعتبرت موقف بورقيبة بالفاضح، والمسيء لنضالها واعترافا تونسيا بحق فرنسا بالهيمنة على الجزائر، وخدشا للتضامن المغاربي، وقد شعر بها الجزائريين وكأنها طعنات في الظهر في الوقت الذي يسقط فيه الآلاف يوميا من أجل إنهاء سيادة فرنسا على الجزائر، وتأكيدا للحفاظ على علاقات التضامن والصداقة، أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة المهمة من كفاح الشعب الجزائري. (Harbi.M 1981 : 452- 453).

وفي 19 سبتمبر 1958 كان الإعلان على تأسيس الحكومة المؤقتة الذي اعتبر إعادة بعث للدولة الجزائرية التي قضت عليها فرنسا باحتلالها للجزائر، وتم هذا الإعلان بصفة رسمية في القاهرة وتونس والرباط على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر، ليبدأ شوط جديد في نضال الشعب الجزائري وفي العلاقات بين بلدان المغرب العربي.

كان الإعلان عن الحكومة دون الأخذ بنصائح بورقيبة الذي طلب منهم التريث في تأسيس هذه الحكومة وأمام هذا الوضع، فقد وجد بورقيبة نفسه في موقف محرج، خاصة وأنه لا يمكن لتونس أن تتأخر في الاعتراف بالحكومة المؤقتة، في الوقت الذي ينتظر منها أن تكون هي أولى الدول التي تعترف بها وتقدم الدعم لها، حيث كانت وكالات الأنباء العالمية تترصد أخبار الدول التي تعترف بالحكومة حديثة العهد، وقد أصدرت جريدة المجاهد عددا خاصا اشتمل على ذكر الحكومات الست التي اعترفت بالحكومة، ورغم أن تونس كانت آخر دولة تعترف بالحكومة المؤقتة من حيث التوقيت (على الساعة التاسعة والنصف مساءا) وذلك بعد كل من الجمهورية العربية المتحدة، المملكة الليبية وجمهورية العراق، فإن جريدة المجاهد أوردتها في عددها الخاص بهذا الحدث في المرتبة الأولى بين الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة، وذلك من أجل تلطيف الأجواء أكثر بين الثورة الجزائرية وبورقيبة وعدم مضاعفة الأزمة التي طرأت

على العلاقة بين الطرفين، خاصة مع توجس بورقيبة من علاقة جبهة التحرير بالتيار الناصري، وخوفه من امتداد هذا التيار إلى تونس في ظل الموقع الذي تحتله تونس بالنسبة للثورة، وكذا التواجد الجزائري الكثيف على أراضيها.

لقد كان اعتراف تونس وكذا المغرب بالحكومة المؤقتة ذا أهمية بالغة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، لأن موقع تونس من جهة، وعلاقتها المتشابكة مع فرنسا من جهة أخرى، يجعل اعتراضها ذا وزن خاص، فقد كان لبورقيبة منطقه الخاص في التعامل مع هذا الموضوع، وإذ كان هذا الأمر طبيعيا بالنسبة لجبهة التحرير التي تجد في علاقتها مع بورقيبة خاضعة لتطور علاقته مع فرنسا، فقد دلت الأحداث أن تأزم العلاقة مع فرنسا يقابلها تقارب في العلاقات مع جبهة التحرير، وهذا يعني أن تحسن علاقة تونس مع فرنسا يجعل اعترافها موضوع استفهام، لأن ذلك قد يعرض علاقتها مع باريس للقطيعة، ولهذا كان الاتجاه العام الحرص على تجنب أسباب الاصطدام مع ديغول الذي يشكل الاعتراف بالحكومة المؤقتة واحدا منها (الميلي،م . 1984 : 111).

مما سبق ذكره يتبين أن قيادة الثورة إلى غاية 1961 ظلت تتعامل مع جيرانها بخصوص المسائل الحدودية بمنطق الحكمة والتعقل ،ذلك أنها حاولت تجاوز الخلافات مع تونس والمغرب وتأجيلها إلى ما بعد الاستقلال(رسالة السجناء الخمس الى الحكومة المؤقتة ،1961:علبة مصورة رقم:C027)،فأولوية النضال كانت تتطلب المصلحة المشتركة لتعبئة الجماهير المغاربية ضد العدو المشترك (AIT AHMED, H. 1964 : 61)

.....

قائمة البيبلوغرافيا :

1- المصادر :

1-1- وثائق أرشيفية :

1- **انظر رسالة المسا جين الخمس الى بورقيبة بتاريخ 06/24/ م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج.اوت19611961علبة مصورة رقمC027**

2- م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج.اوت1961تقرير عباس فرحات عن الخلاف الحدودي مع تونس .علبة مصورة رقم:C027

3- م.م.و.للأرشيف. و.م.و.ث.ج.اوت 1961مداخلة كريم بلقاسم .علبة مصورة :C018

4– م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج. اوت 1961تقرير فرحات عباس حول الخلاف ا لحدودي مع تونس . علبة مصورة رقم:Co27.

5–انظر رسالة السجناء الخمس الى الحكومة المؤقة بتاريخ 1961/06/24.:

.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج.اوت1961علبة مصورة رقم:C027

1–2– الجرائد

1- المجاهد، ع 26، (02جويلية1958).

2- المجاهد، ع27، (22جويلية1958).

3- المجاهد، ع 28، (28 أوت1958).

4- LA DEPECHE QOUTIDIENNE DALGERIE : 28 /02/1961

2- **المراجع :**

1– الكتب بالعربية :

1- الميلي محمد: **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

2- عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة سبتمبر1958– جانفي1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

3- معمر العايب: **مؤتمر طنجة المغاربي**، دار الحكمة، الجزائر،2010.

4- رضا مالك: **الجزائر في إيفيانتاريخ المفاوضات السرية 1956–1962**، ط1،تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، دار الفارابي، لبنان، 2003.

5- مريم صغير: **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954–1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

6- سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح أوزامن اليقين**، ط1، تر: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.

7-إسماعيل دبش: **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة 1954–1962**، دار هومة، الجزائر، 2009.

8- مصطفى بن عمر: **الطريق الشاق إلى الحرية**، دار هومة، الجزائر، 2009.

2– المراجع باللغة الأجنبية :

1-LecdT AZZEDINNE AZEDINNE **LE Cdt** :**les fellaghas** ,ED Alger 1997.

2-STORA BENJAMIN –ELLAYAS AKRAM :**les 100 ports du magreb** ,ED dahlab ,Alger 1999.

3-BOUALAME BOUGETAIA, **LES FRONTIERES MERIDIONALES DE LA LGERIE** : SNED.ALGER1981.

4-HOCIN AIT AHMED, **LA GUERR et LA pres GUERRE**.- E : minuit.Paris.1964.

5-Harbi Mohammed: **LES archives DE LA Révolution Algérienne**, édition jeune afrique, paris, 1981.

3– المجلة :

عامر رخيلة: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، مجلة المصادر، العدد الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999